إعلان المجتمع المدني
الذكرى السنوية الثلاثون للسنة الدولية للأسرة

بمناسبة اقتراب حلول الذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة خلال عام 2024، فإن منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه تعلن عن قرارها بالمساهمة والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية والاحتفالات الخاصة بهذه المناسبة وفق البيان التالي.

نرحب بالاقتراح الداعي إلى تركيز التحضيرات والاحتفالات على الاتجاهات الرئيسية التي حددتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي (التقنيات الجديدة، وتغير المناخ، والتحضر والهجرة الدولية، والتغير الديموغرافي) وأثرها على الأُسر.

و***نرحب أيضًا*** بالمشاورات التي أجرتها شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ونشكر الظروف التي أتاحت لنا فرصة المشاركة في هذه المشاورات والمبادرات الأخرى المتعلقة بالذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة، مثل اجتماعات فريق الخبراء التي انعقدت خلال شهري يونيو وسبتمبر 2020.

ونعتبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي وقعتها جميع الدول الأعضاء، بمثابة خارطة طريق المستقبل الأوضح على الإطلاق. وينبغي أيضا تسليط الضوء في هذه الأعمال التحضيرية على القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة رقم 1)، وترسيخ العادات الصحية، وتعزيز الرفاه لجميع الأعمار والسعي إلى رفاه الناس (هدف التنمية المستدامة رقم 3)، والوصول إلى التعليم الجيد والعادل والشامل للجميع (هدف التنمية المستدامة رقم 4)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة رقم 5)، وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة (هدف التنمية المستدامة رقم 11)، للتأكيد على الدور الذي لا غنى عنه للأسرة كعامل حفاز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتغلب على الأزمة العالمية الصحية والاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة كوفيد - 19.

ونؤكد من جديد على دور وحدة الأسرة، بوصفها أحد العناصر الرئيسية للتعافي والحوكمة والتماسك والحماية والتعليم والرعاية والتنمية داخل المجتمعات. إذ أن الأسر هي عوامل إنمائية حاسمة، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى توفير بيئة ملائمة لتيسير دور الأسرة الحيوي، وتمثل الذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة مناسبةً ملائمةً لتعزيز هذا الدور وتوطيده. ولذلك من الأهمية بمكان وضع استراتيجية للمناصرة والاتصال فيما يتعلق بالذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة وإشراك مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما صانعي السياسات.

ونُعيد التأكيد على أن الأسرة، باعتبارها وحدة المجتمع الأساسية والبيئة الطبيعية لنمو ورفاه جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تحظى بالحماية والمساعدة الضروريتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع.

ونُقرونُثمن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة والعائلة، حسبما يكون مناسبًا على الصعيد الوطني.

ونعزز التعاطي بشكل أفضل مع قضايا الرفاه والصحة العقلية لمقدمي الرعاية ومتلقيها من خلال البحث، والممارسات الجيدة، والتدخلات واستراتيجيات الحماية، مع التركيز على العواقب الاجتماعية للجائحة على الأسر (وليس المخاوف الاقتصادية فقط).

وندرك أن النمو الكامل والمتناسق لشخصية الطفل ينبغي أن تكتنفه بيئة أسرية ومناخ من السعادة والحب والتفاهم. ومن ثّم، فإننا نقر بالدور الرئيسي الذي تؤديه الشبكات والمنظمات الموجهة نحو الأسرة في النهوض بتعميم سياسات الأسرة ضمن السياسات المحلية والوطنية والدولية، وهي الوسيلة الأكثر جدوى للحكومات للتأثير على مستويات معيشة جميع الأجيال.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتقدم بالتوصيات التالية بشأن أربعة اتجاهات كبرى:

التقنيات الجديدة

معالجة الفجوة الرقمية بين الأجيال لدى جميع أفراد الأسرة من أجل وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز التضامن، وإدراك الترابط، وضمان المساواة في الوصول إلى التعليم، وصياغة خطط الإرشاد بين الأجيال، وتعزيز التفاعلات الإيجابية، والعلاقات داخل الأسرة.

تعزيز استخدام التقنيات الجديدة في ترتيبات العمل المرنة مثل العمل عن بعد، من خلال توفير الخدمات العامة والخاصة، والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية لتمكين الأسر من الوفاء بمسؤوليات الرعاية. وينبغي بذل الجهود لمساعدة الأسر على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة والاستفادة على أفضل وجه ممكن من التكنولوجيا الجديدة للوفاء بأدوار الأسرة وكذلك مكان العمل.

ضمان الوصول إلى التكنولوجيا من قبل جميع أفراد الأسرة، واعتبار التكنولوجيا استثمارًا لتطوير البرامج التعليمية والخدمات الجديدة والوظائف وأصناف التعاون. ينبغي أيضًا العمل من أجل توفير الوصول الشامل إلى البنية التحتية الأساسية المناسبة والأجهزة والمهارات والحماية من سوء المعاملة والممارسات الضارة في محاولة لتحقيق الإنصاف وتقليص الفجوة الرقمية.

تشجيع ومساعدة التواصل المفتوح بين الآباء والأطفال، وتعزيز المرونة والاستخدام الجيد للتكنولوجيا، بما في ذلك الوعي بالمخاطر عبر الإنترنت.

تغير المناخ

وضع استراتيجيات لمواجهة تأثير تغير المناخ على الأسر من خلال تقييم التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والإسكان وفقر الطاقة والصحة من خلال تعزيز الأسرة والشبكات الأسرية وبرامج التربية.

دعم فهم أفضل للدور النشط للأسر فيما يتعلق بالاقتصاد الدائري وتعزيز التشريعات والتعليم المناسبين له.

التأكيد على دور جيل الشباب في معالجة أسباب وعواقب تغير المناخ.

إشراك القطاع الخاص من خلال جهوده في وضع الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

التحضر والهجرة الدولية

الاعتراف بفوائد الحق في جمع شمل الأسرة، وتخصيص تحويلات مالية آمنة للمهاجرين وأسرهم، مع تلبية الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بكل سياق للأمهات والآباء ومقدمي الرعاية.

تخطيط وتنفيذ مساحات حضرية ملائمة للأسرة بحيث تكون شاملة وآمنة ومرنة وصحية وبأسعار معقولة ومستدامة من أجل ازدهار الأسر.

دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية في المدن الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز مشاركة الأسرة في التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي عن طريق إنشاء مجالس أسرية يندمج فيها جميع أفراد الأسرة مع بعضهم البعض.

التحولات الديموغرافية

توفير المساعدة والرعاية والحماية لجميع أفراد الأسرة مع مراعاة توقع زيادة متوسط العمر، والأعداد المتصاعدة للأسر ذات العمالة المزدوجة، وانخفاض الخصوبة، وارتفاع معدلات تفكك الأسرة، وتغير أنماط الأسرة، لا سيما من خلال تقييم وتطوير نظم الرعاية الصحية، والمعاشات التقاعدية وسياسات الرعاية.

وضع وتعزيز وتنفيذ سياسات تهدف إلى القضاء على فقر الأطفال من خلال استئصال الفقر الأسري، مع تشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لمنع انتقال الفقر بين الأجيال؛ وتعزيز الأمن الوظيفي، وتحفيز توفير الخدمات المتكاملة للأسر والسياسات والممارسات المالية الملائمة للأسرة، بما في ذلك خفض الضرائب على السلع وخدمات الطفولة المبكرة.

تعزيز المبادرات المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال السماح للوالدين ومقدمي الرعاية الأولية بقضاء المزيد من الوقت مع أطفالهم تحقيقًا لمزيد من الترابط والاتصال في السنوات الأولى، بالإضافة إلى توفير وصول أفضل إلى الخدمات الصحية وتنمية الطفل، ورعاية الأطفال بأسعار معقولة، وإجازات الوالدين؛ وغيرها من الطرق الفعالة لتعزيز إمكانات الأطفال وتحسين رفاههم.

وضع واستثمار وتنفيذ برامج لتعزيز الأسرة وتثقيف الوالدين، للتأكيد على التربية الإيجابية ومنع العقاب البدني والعنف المنزلي.

دعم دور الأسرة خلال عملية الإدماج الاجتماعي للشباب في مرحلة الانتقال إلى سوق العمل، من أجل منع دورة الفقر بين الأجيال، من خلال مبادرات عملية مثل برامج الإسكان، والخبرة المهنية، والمهارات الأساسية، والتدريب وتغطية الحماية الاجتماعية، وإتاحة الموارد المالية وظروف العمل المناسبة.

الاعتراف بالمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وحمايتها وتقديرها، مع مراعاة جوانبها المالية والمجتمعية والثقافية وضمان نقل القيم الثقافية والأخلاقية بين الأجيال.

تعزيز الشيخوخة الصحية والنشطة، ودعم التضامن بين الأجيال وتلبية احتياجات كبار السن الأكثر احتياجًا. ويتطلب ذلك إتاحة خدمات رعاية مجتمعية ومؤسسية عالية الجودة وبأسعار معقولة عندما لا تستطيع الأسرة توفيرها. ذلك بالإضافة إلى زيادة الوعي بدور الأجداد في الأسرة وقيمة كبار السن للمجتمع بأسره.

حقوق الطبع والنشر: الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة، والاتحاد الأوروبي للأسرة الكبيرة، والاتحاد الأوروبي للوالدين ومقدمي الرعاية في المنزل، ومنصة هارو للسياسات الأسرية من السويد، ورابطة الأسرة الكبيرة في المجر.